

تتمتع مصر باقتصاد متنوع وثروات متنوعة وسوق كبيرة، الزراعة والصناعة والطاقة والأرض والمقاولات والسياحة هي من أبرز عناصر الاقتصاد المصري، الإدارة والسياسة والإنسان عناصر حاکمة لعملية التنمية والتقدم وقوة الاقتصاد.

عملية التنمية تحتاج إلى سياسات ثابتة وأهداف وطنية واضحة ومتفق عليها وإلى رعاية من الدولة وغطاء قانوني مناسب، نجاح التنمية هو نجاح لمصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. التنمية هدف قومي يحتاج إلى تعبئة الجهود وتضافرها. تقدمت الأمم تاريخيا وواقعا بجهود أبنائها وبالاعتماد على الذات وسياسات جعلت من بناء الإنسان ركيزة للتقدم.

هناك حقائق مهمة وأحداث شهدتها مصر تحتاج إلى وقفة وتحليل أملا في الوصول بمصر إلى بر الأمان، واستثمار ما لدينا من ثروات وبيت الثقة والطمأنينة في نفوس أبنائنا.

فتحتنا الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي والغربي بلا ضوابط، وألغينا قانون حظر تملك الأراضي والعقارات للأجانب.

ماذا حدث: لم يتجه الأجانب إلى الاستثمار في تشييد صناعات على أرض مصر تقيدها في زيادة معدلات التنمية وفي نقل التكنولوجيا وتكوين الخبراء والكوادر وفي تطوير الصناعة المصرية.

تعامل الأجانب مع البورصة المصرية بالمضاربة فكان دخولهم وخروجهم منها كارثيا على المصريين وعلى اقتصادنا. الخسائر من مداخلات المصريين كانت بالمليارات. حققت البورصة المصرية أسوأ هبوط بين بورصات العالم الغربي والعربي نتيجة الخروج السريع للأموال الساخنة، كان اعتقادنا أن اقتصادنا يتمتع بسياسات متميزة تمتدحها المؤسسات العالمية الأوروبية والأمريكية وهي نفسها المؤسسات التي أوصت المستثمرين الأجانب والعرب بالخروج من البورصة المصرية فوراً. ما دلالة ذلك وما تفسيره؟ اتجه العرب إلى شراء الأراضي المصرية باعتبارها من أرخص عقارات العالم وبشركات مقاولات وتسويق غير مصرية. وإذا كان هذا قد حقق

للدولة وللخزينة حصيلة جيدة من بيع الأراضي فإنه أضر بمصر والمصريين، لأنه تسبب في ارتفاع كبير في أسعار الوحدات السكنية - زاد من حدة أزمة إسكان الغالبية العظمى من شعبنا لصالح فئة قليلة من الأثرياء والأجانب.

اتجه الأوروبيون إلى الاستحواذ على السوق المصرية بما يمكنهم من تسويق منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك، وانتشرت منافذ البيع الأجنبية لشركات متعددة الجنسيات، كما اتجهوا لشراء شركات قائمة لها حصص كبيرة في السوق مثل شراء نستله جميع شركات الأيس كريم المصرية، مما أدى إلى احتكار السوق وإلغاء المنافسة مع عدم حدوث أي تحسن في جودة المنتج، بل تراجعته.

كما دخلت مراعى السوق المصرية بشراء شركة بيتي، انتشرت منافذ البنوك الأجنبية في جميع أنحاء مصر للاستحواذ على سوق المال وحققت أرباحا كبيرة - واستفادت من الفارق الكبير الذي يحده البنك المركزي بين فائدة الودائع والقرضى - الأمثلة كثيرة بيريوس (يوناني) - سوسيتيه جنرال وباري باه (فرنسية) - باركليز (بريطاني) - HSBC وسيتي بنك وغيرها.

هل ساعدت هذه البنوك على توجيه مداخلات المصريين إلى التنمية الصناعية؟ بالطبع لا.

سياسات تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي بدأت في أواخر السبعينيات بإصدار قانون الاستثمار أي منذ ثلاثين عاما ويحق لنا الآن أن نقيم ما حدث: اقتصر استثمار الأجانب في الصناعة على الخطوات النهائية في السلسلة الصناعية بغرض الوصول إلى السوق والتمتع بإعفاء جمركي - كخطوات التعبئة وتخفيف المواد المصنعة بالخارج وأمثلة عن ذلك هي جلاكسو ويليكوم في قطاع الأدوية وجونسون لمنتجات المبيدات والتلميع وتعبئة

د. مصطفى الرفاعي

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

يكتب:



السياسة والصناعة

«الأجانب تعاملوا مع البورصة المصرية بالمضاربة ودخولهم وخروجهم منها كان كارثيا وحققت خسائر بالمليارات»



«البنوك الأجنبية تنتشر للاستحواذ على سوق المال ولم توجه مداخلات المصريين إلى التنمية الصناعية»

بالغة حيث إننا بعد مضي سبع سنوات على توقيع الاتفاقية لم نر استثمارات أوروبية في الصناعة المصرية ولم نلاحظ اهتماما بتطوير صناعاتنا تكنولوجيا، بل على العكس لاحظنا خروج مئات المصانع من النشاط الصناعي بتوقفها أو إغلاقها لإفلاسها وصاحب ذلك عزوف البنوك المصرية عن تمويل مشروعات صناعية جديدة لأسباب واضحة. رأينا اختراقا كثيفا للسوق المصرية وهي أعلى ما نملك - لم يقتصر على الواردات من السلع الصناعية بل امتد إلى المؤسسات المالية والبنوك، وخطورة هذا المنحى أنه ممتد ويحاصر المؤسسات الاستراتيجية للمملكة للدولة - وأعنى بهذا قطاعات تكرير البترول وتوزيع الغاز وتوليد وتوزيع الكهرباء، خاصة بعد أن نجح البنك الدولي، وصندوقه، في أن يصبح مشاركا فعليا في وضع سياساتنا المالية والاقتصادية، وكلنا نعلم أن كليهما مؤسسات تخدم مصالح الدول الصناعية ولا يعنىها أثر هذه السياسات على الوطن المصري وعلى

غالبية شعبنا من الفقراء.

وإذا استجبنا لمطالب رفع الدعم عن الطاقة فسيرتفع ثمن بيع لتر البنزين إلى ستة أضعاف سعره الحالي، وسيسرى نفس الشيء على أسعار بيع الطاقة الكهربائية، وتبرير ذلك أن مصر أخذت بمبدأ الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبناء عليه يلزم تطبيق الأسعار العالمية، ولنا أن نتصور ما يمكن أن يحدث لو تم ذلك بصورة مستعجلة أو متدرجة، فستكون عواقب ذلك كارثية بكل معاني هذه الكلمة، مما قد يصعب وصفه لشاعته ولتأثيره الكارثي على الاقتصاد والصناعة والصادرات، وسيتسبب في انهيار دعائم الاقتصاد المصرية وفي حالة من الفوضى نتيجة معدلات تضخم غير مسبوقة تدمر فئات كبيرة من المجتمع المصري.

وينبغي هنا ألا ننسى ما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا وبيرو وشيلي التي كانت تدور في فلك الولايات المتحدة إلى أن قامت بتطبيق روشة الإصلاح التي وضعها البنك الدولي وصندوقه، وكانت النتيجة انهيار جميع أنظمة هذه الدول وحكوماتها لقيام ثورات شعبية تسببت في أن تولى الحكم أنظمة جديدة يسارية تحظى بمساندة شعبية تزعمها فنزويلا الآن كتكتل قوى يتزعمه هوجو شافيز. كانت الاستجابة للبنك

ذات فكر عصري وحس وطني. أخشى ألا أرى في الزحام الإعلامي، بما في ذلك الإعلام الحكومي والسياسات الحالية، ما يؤدي إلى تحقيق ذلك. وإذا كنا قد حققنا ذلك في كثير من قطاعاتنا في الماضي كما حققته دول أخرى مماثلة لنا - فإنه الطريق الصعب الذي اخترنا ألا نسلكه بسياساتنا الاقتصادية الحالية.

هناك قطاعات حيوية واستراتيجية مازالت مملوكة للدولة وتدار بإدارة مصرية إلا أن هناك بعض التخوف والريبة مما ينتظرها. كما أن هناك طلبات خارجية، وربما ضغوط داخلية لبيعها وخصخصتها. الضغوط الداخلية من المومنين بضرورة تخلي الدولة عن وسائل الإنتاج وأن يقتصر دورها على التنظيم والسهل وينادي هؤلاء أيضاً بما ينادي به الصندوق والبنك الدوليان من ضرورة إلغاء الدعم حتى نعيش نظام الاقتصاد الحر الصحيح وحتى يتابع جميع السلع والخدمات والأسعار العالمية. ويدعى هؤلاء أن الدعم هو من بقايا النظام الاشتراكي الذي ثبت فشله، ولهذا تخلينا عنه حتى نعيش النظام الرأسمالي الصحيح، ويتدمج في الاقتصاد العالمي بأسلوب السوق المفتوح وتبادل السلع والخدمات والأسعار العالمية وهو ضمينا وارد في اتفاقية الشراكة الأوروبية التي جعلت من مصر والاتحاد الأوروبي منطقة حرة مشتركة، والتي تصور أنصار العولمة أن مصر بتوقيعها على هذه الاتفاقية ستندمج في أوروبا وتصبح دولة أوروبية. وهم كبير وسداجة

عائدات الخصخصة اتجهت إلى الإنفاق العام للدولة - خدمات أو تطوير بنية تحتية وهو إنفاق لا يضيف إلى الناتج العام لأنه ليس استثمارا في وحدات صناعية جديدة أو في تطوير صناعات قائمة. وبهذا لم تحقق عائدات الخصخصة زيادة في معدلات التنمية بل حققت فقداناً لأصول مملوكة للدولة. ما يمكن بيعه تم بيعه وتبقى ما يصعب بيعه من وحدات القطاع العام.

المستثمرون الأجانب اختاروا ما يمكنهم من اختراق السوق، لا توجد أمثلة كثيرة أمامنا لصناعات مصرية تقدموا كمشترمين رئيسي وأحدثوا تطويرا تكنولوجيا وصناعيا عاما - كان الدافع لدى الكثيرين تجاريا بحثا يهتم بقيمة العقار ويعتمد على تمويل البنوك من مداخلات المصريين - هناك حالات معدودة من النجاح في هذا المجال مثل (إيديال).

لا يمكن الاعتماد على موارد الخصخصة لأننا قريباً لن نجد أصولاً نبيعها بسياسة الاستسهال والاستجابة لرغبات الصندوق والبنك الدولي. المقصود هنا أن الطريق الأصعب هو الاعتماد على النفس ومواجهة التحدي الحقيقي ببناء صناعات وطنية حديثة في الفكر والإدارة والتكنولوجيا نتج أحدث المنتجات للمستهلك المصري وتغزو أسواق العالم وتعظم القيمة المضافة باستخدام تكنولوجيا محلية أو تقوم بعمليات تصنيع تحويلية ذات مكون محلي مرتفع. لن يحدث ذلك إلا في مناخ تنموي يعزز قيمة الإنسان المصري ويخلق قيادات صناعية

تركيب المصانع وإدارة عمليات الإنتاج والتسويق. عملية الخصخصة مكنت الأجنبي من الاستحواذ على سوق الأسمنت التي تم التفرط فيها لصالحهم كي يحققوا أرباحاً هائلة حولت للخارج وأستفادوا من دعم الطاقة ومن خامات معدنية رخيصة. شركات الأسمنت بطرة ولحوان والإسكندرية وبنى سويف والسويس وأسبوط وسينا التي تمتلكها الآن شركات مكسيكية وفرنسية وإيطالية اتفقت فيما بينها على رفع الأسعار واحتكار السوق غير عابئة بآثر ذلك على الإسكان وعلى قطاع المقاولات وعلى قدرة الشاب المصري على الحصول على سكن كي تكون له أسرة.

فيبدو أن هذه الأمور لا تهم الشركات الأجنبية رغم أنها تهدد الأمن الاجتماعي. الاقتصاد الحر في الدول الصناعية يخضع لضوابط وقوانين صارمة تمنع الاحتكار وتشترط المنافسة الحرة وتجرم بقوة السجن لرؤساء الشركات التي تنفق على تحديد الأسعار. ما شهدناه في هذه التجربة يبعث على الحزن والأسى بل يؤكد أن مصر ستخسر الكثير وتعاني من فتح السوق على مصراعها والسماح للأجانب بتملك أدوات الاقتصاد رغم أن ذلك ما تطالب به الدول الصناعية ومؤسساتها المالية والسياسية.

هل صاحب تملك وبيع شركات الأسمنت للأجانب فقرة تكنولوجية وتطوير وتنمية لهذه الصناعة، طبعاً لا لأنها صناعة يعرف المصريون جميع أصولها الفنية بدءاً من التنجيم إلى التجهيز إلى التصنيع وإلى المصريين بالداخل والخارج.